

نطاق مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين الصياغة القانونية

The Scope of Artificial Intelligence's Contribution to Improving Legal Drafting

موساسب زهير

جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية (الجزائر) zahir.moussaceb@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2026/10/27

تاريخ القبول: 2026/10/03

تاريخ الاستلام: 2026/07/14

ملخص:

يعالج هذا المقال الالتقاء بين الذكاء الاصطناعي والصياغة القانونية كواقع جديد ينم عن وجود تطور سريع يعتبر مصدرا لتحولات وفرض جديدة ناتجة عن ظهور تقنيات مستحدثة تتطور تطبيقاتها في المجال القانوني، لتعزيز الدقة والكفاءة وتساهم في إيجاد مستوى التوازن الصحيح، وتحديد مستوى الشكليات لأي وثيقة قانونية من أجل التوصل إلى نصوص فعالة وناجحة، ومحركات تلائم احتياجات أصحابها، وتستجيب لتوقعات جمهور المستعملين الذي يتأثر بها. ويهدف إلى إبراز مدى مساهمة الصياغة القانونية في تحقيق فعالية العمل القانوني بالوقوف على مفهوم الصياغة القانونية والضوابط الفنية المؤثرة في فعاليتها العملية؛ كما يركز على تأثير الذكاء الاصطناعي في الصياغة القانونية بإظهار حتمية الاعتماد عليه، والاحتياط الواجب مراعاته للاستفادة منه في الكتابة القانونية بحسب سياق الاستعمال، بالتمييز بين التحليل القانوني الموضوعي والتحليل القانوني الإقناعي.

كلمات مفتاحية: الصياغة القانونية، الذكاء الاصطناعي، ضوابط الاستفادة، التحليل الموضوعي، التحليل الإقناعي.

Abstract: This article examines the convergence of artificial intelligence and legal drafting as a new reality reflecting rapid development, which is a source of transformation and new opportunities arising from the emergence of innovative technologies whose applications are evolving within the legal sector. These technologies enhance accuracy and efficiency, and help strike the right balance, and determining the level of formality required for any legal document in order to produce effective and successful texts, and documents that meet the needs of their owners and respond to the expectations of the users affected by them.

It aims to highlight the extent to which legal drafting contributes to the effectiveness of legal work, by examining the concept of legal drafting and the technical considerations that influence its practical effectiveness; It also focuses on the impact of artificial intelligence on legal drafting by demonstrating the inevitability of relying on artificial intelligence in legal writing, and the precautions that must be taken to utilise artificial intelligence..

Keywords: Legal drafting ; artificial intelligence ; controls on use ; objective Analysis ; persuasive analysis.

مقدمة

تعد الصياغة القانونية واحدة من أهم المهارات الأساسية المطلوبة لممارسة المهن القانونية والقضائية، والأعمال البحثية والبيداغوجية، ومع ذلك قد تكون المهارة التي يعد رجال القانون أقل استعدادا لها تاريخيا. فالمحامي يقوم بصياغة العرائض والمقالات ويحرر الطلبات والشكاوى، ويقوم بمختلف الإجراءات القانونية والقضائية بالاعتماد على لغة مميزة عن غيرها كأسلوب متميز ضمن ما اصطلح على تسميته باللغة القانونية، وهي مهارة أساسية في جميع مجالات الممارسة ولا تكون هذه المستندات مفيدة وفعالة في تحقيق الهدف من تحريرها، إلا إذا كانت مقروءة ومفهومة، بحيث لا تترك المجال لأي ثغرات ونقائص، ولا يجب أن يشوبها أي غموض أو إهمال.

ومن جهته يجد الباحث العلمي في القانون نفسه مدفوعا بحكم سعيه لتطوير وتحديد المعرفة العلمية إلى تقليل الوقوع في الأخطاء، وتحسين أسلوب الصياغة والكتابة القانونية للإحاطة بالأفكار والنظريات التي يوظفها في تحرير البحث وتثمين نتائجه، ولا تكون هذه الكتابة مستساغة ومقبولة إلا إذا أملت بأكثر العناصر تأثيرا في الموضوع محل المعالجة، واستندت إلى أسلوب يتميز بالوضوح وقوة الدلالة على محتوى الموضوع الذي تشمله الدراسة.

فالكتابة القانونية تحتوي على الكثير من المعلومات التفصيلية، التي يكون من السهل استيعابها وفهمها والاحتفاظ بها عندما نعرف منذ الوهلة الأولى أهميتها ومدى ملائمتها وتأثيرها في الموضوع الذي تدور حوله، وهو الهدف الذي لا يتحقق إذا تم تقديم هذه التفاصيل دون شرح سببها وأهميتها.

إن الوثائق المتعلقة بأهداف ومشكلات محددة تعد أكثر قابلية للقراءة وأسهل في الفهم؛ لأنها تتضمن معلومات ناتجة عن كتابة تكون في غاية الوضوح والإيجاز، خاصة في الحالات التي تنطوي على قضايا متعددة ومتأثرة ببعضها.

وفي هذا السياق يوفر الذكاء الاصطناعي، وليد الثورة المعلوماتية، قدرة عالية من تحليل البيانات وإجراء البحث بسرعة قصوى من شأنها إرشاد القانونيين وتمكينهم من وضع إستراتيجيات قانونية تتميز بالدقة والشمولية، بحيث أنه أضحت أداة قوية يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في كيفية تقديم الخدمات القانونية، وتحسين الإنتاجية، واتخاذ القرارات.

في ضوء هذه المعطيات فإن الصياغة الجيدة للوثائق القانونية. بمختلف أنواعها تتطلب تحديدا واضحا لمجالات استعمالها ولخصائصها المميزة التي تسمح ببلوغ الهدف من استعمالها وتثير من الناحية العملية السؤال بخصوص **حدود مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحسين الصياغة القانونية في الدراسات الجامعية وفي المهن القانونية والأنظمة القضائية؟**

وعلى ذلك يتعين فيما يلي إبراز نماذج ومقومات الصياغة القانونية التي يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين نوعيتها وتحقيق السرعة في إنجازها (**المبحث الأول**) قبل الخوض في تأثير الذكاء الاصطناعي في الصياغة القانونية (**المبحث الثاني**).

المبحث الأول : مساهمة الصياغة القانونية في تحقيق فعالية العمل القانوني

تعد الصياغة القانونية في نظر بعض الفقه "طريقة التعبير عن مضمون القاعدة القانونية"¹ وتعتبر حسب رأي آخر "عملية تحويل القيم التي تكون مادة القانون إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق في العمل".²

والملاحظ على هذه التعريفات أنها تحصر الصياغة القانونية في نطاق ضيق يركز على العمل الذي يقوم به المشرع أو السلطة التنظيمية لوضع القاعدة القانونية في صورة معينة تتناسب مع الغاية المراد تحقيقها، وهي تتناسب عملياً مع "تحويل القيم والمبادئ والمثل العليا في المجتمع وصياغتها في قالب فني لتحويلها إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق".³

لذلك نأخذ وفق المفهوم الواسع للصياغة القانونية معنى العملية الفنية الدقيقة التي تحتاج لمهارات وأسلوب علمي مبسط لتحقيق الهدف المنشود، ووضع جمل قانونية محكمة ودقيقة تستمد أهميتها من القانون نفسه. فهي إذن تؤدي الدور الأهم في العمل الذي يتولاه القائمين لدى مصالح الإدارات العمومية حال تصديهم لإعداد مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية، وفي الجهود الفكرية الذي يبذله كل باحث قانوني أو عضو في النظام القضائي أو محامي أو مستشار قانوني لدى مؤسسة خاصة أو عامة.

ونظراً لتأرجح مفهوم الصياغة القانونية بين الدور الذي تؤديه السلطات الرسمية التشريعية والتنظيمية في وضع القواعد القانونية وبين المساهمة العملية المنوطة بأعضاء السلطة القضائية في وضع هذه القواعد موضوع التطبيق. بما يصدر عنهم من أحكام وأوامر وقرارات، بمساعدة من هيئة الدفاع من خلال ما يحرره المحامون من طلبات و أوراق المرافعات، وما يقدمه الفقه من تفسيرات وشروحات لمضمون القواعد القانونية، يتعين الوقوف على الصور المحددة للصياغة القانونية (المطلب الأول)، لإبراز فعالية الصياغة القانونية في الممارسة العملية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديد مفهوم الصياغة القانونية

تعتبر الصياغة القانونية عنصراً هاماً من عناصر تكوين القاعدة القانونية لما تضيفه عليها من شكل عملي تصلح به للتطبيق، بحيث يتوقف نجاح هذه القاعدة السلوكية على الدقة في الصياغة وتأخير أدائها. وفي هذا المقام يعتمد القانون في صياغته على مفردات تقنية في خدمة التواصل الجيد، وهي مصطلحات خاصة بضرورة التحليل القانوني لا وجود لها

¹ - عبد القادر الشخيلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص. 57.

² - أنور سلطان، المبادئ العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية. 1999، ص. 43.

³ - حيدر سعدون المؤمن، "مبادئ الصياغة القانونية"، دائرة الشؤون القانونية، قسم اقتراح التشريعات في العراق، تم الاطلاع عليه في:

2026/01/20، منشورة على الموقع الإلكتروني <http://www.nazaha.5Csiyagha.pdf>

خارج نطاق القانون اصطلاح على تسميتها بتفرّد اللغة القانونية ببعض التعبيرات والمصطلحات¹، كما يوظف القانون مصطلحات خاصة أخرى مألوفة في اللغة العادية، غير أنّها تنطوي على معنى مختلف في اللغة القانونية².

فالصياغة إذن، حسب ما درج عليه بعض الفقه، "فن دقيق... للتعبير عن مضامين الأفكار أو الرؤى للخروج بها من عالم التصور والافتراض إلى عالم الحقيقة والواقع، يدفعها إلى حيز الوجود المادي أو الحسي في ألفاظ وجمل تكشف بدقة ووضوح عن ماهيتها وجوهرها"³.

فإذا كان البعض يقسم لغة القانون إلى ثلاثة أنواع تتمثل في لغة التشريع، ولغة القضاء ولغة المحاماة، ويحدد لكل منها مميزات خاصة بها، فإن البعض الآخر يردها إلى نوعين رئيسيين هما اللغة القانونية والصياغة القانونية، ويقصد باللغة القانونية التحليلية تلك التي تعتمد على التحليل القانوني، وتعرض وقائع قضية معينة، وتحدد الأسانيد القانونية ذات الصلة التي تدعم المسألة القانونية محل النزاع أو الجدل وتستشهد بالأراء والنصوص القانونية التي تساندها بحيث يعتبر التحليل القانوني آلية للتفكير يتم عن طريقها تطبيق القانون على القضية محل البحث، وهي اللغة المستخدمة في مجال كل من القضاء والإفتاء والمحاماة⁴.

وإذا كان من الثابت أن الصياغة القانونية والتحليل القانوني (الكتابة القانونية) على نفس القدر من الأهمية في الممارسة القانونية، من حيث كون كلاهما يرمي إلى تحقيق هدف قانوني، إلا أنّهما يختلفان من حيث الموضوع بحيث تتعلق الصياغة القانونية بالوثائق الإنشائية، ويتعلق التحليل القانوني أو الكتابة القانونية بالوثائق التفسيرية⁵.

لذلك يتطلب وجود الاختلاف في المجال الخاص بكل واحد منهما، إبراز طبيعة ونطاق العمل بالكتابة القانونية (الفرع الأول)، ثم استعراض ما يميز الصياغة القانونية من حيث مجالها وخصائص استعمالها (الفرع الثاني).

¹ - ماري الحلو، في منهجية العلوم القانونية، دار نعمان للثقافة، جونية، لبنان، 2001، ص. 30.

² - BOUTIN Stéphanie, CUMYN Michelle, SAMSON Mélanie, « Le langage juridique et le langage courant », in Chaire de rédaction juridique Louis-Philippe-Pigeon, 15 janvier 2018, en ligne : <https://www.redactionjuridique.chaire.ulaval.ca/sites/redactionjuridique.chaire.ulaval.ca/files/uploads/Capsules/Capsule-communication-claire-vf.pdf>

³ - خالد جمال أحمد حسن، " مبادئ الصياغة التشريعية"، المجلة القانونية، العدد الرابع، هيئة التشريع والرأي القانوني، المنامة، يونيو 2015، ص. 19.

⁴ - محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص. 20 وما بعدها.

⁵ - STOLZ Douglas, « Legal drafting », p.1, accessed On 08/12/2025, available on: <https://journals.sfu.ca/dwr/index.php/dwr/article/download/269/249/264>

الفرع الأول: الكتابة القانونية (Legal Writing)

تشير الكتابة القانونية عموماً إلى تحليل الحقائق والوقائع وتقديم الحجج في الملاحظات والمذكرات القانونية، وتشمل بذلك جميع أنواع الكتابة التفسيرية بما في ذلك جميع أنواع الكتابة والآراء القانونية حول موضوعات نزاعية، وكذلك تقارير القضايا التي تم البت فيها، والتي يحدد فيها القضاة أسباب قراراتهم.¹ فالحمامي والقاضي غالباً ما يتعاملان مع وقائع معينة تؤدي في النهاية إلى إنتاج نوعين من الوثائق القانونية هي: الوثيقة الإقناعية (أولاً)، والوثيقة الموضوعية (ثانياً).

أولاً: التحليل القانوني الإقناعي (Persuasive Document)

يهدف إلى إقناع صانع القرار أو الجهة الفاصلة في النزاع برجاحة وسداد الفكرة المعبر عنها،² وأبلغ مثال عليها ما يكتبه الحمامي فيما يحرره من عرائض ومذكرات يقدمها للمحكمة من أجل إقناعها بما يحقق مصلحة موكله؛ فمن حق الحمامي في هذا النوع من الكتابة أن يتجرد من الحياد، وأن يحاول إقناع المحكمة بتفسير أو تكييف معين يحقق المصلحة التي يدافع عنها.³

ويركز الحمامي، في هذا النوع من الكتابة على اهتمامه على المعلومات التي تهدف إلى إقناع الجهة القضائية الفاصلة في النزاع بأن مصلحة موكله هي الأفضل، وبالتالي فإنه يقدم المعلومات الأكثر ملاءمة لموكله مع التقليل من أهمية الحجج المضادة.⁴

ومن حق الحمامي كذلك استعمال عنصر التشويق في عرض الوقائع، بأن يركز اهتمامه على إبراز الوقائع التي تخدم مصلحة موكله، ويعتزم على كل واقعة تخدم مصلحة الخصم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه، وذلك بتحليل الوقائع وتقديم الحجج في وثائق مثل العرائض والمذكرات القانونية، لينتهي بتأكيد وجهة نظره وكسب أكبر تأييد ممكن،⁵ بحيث أن المحرر يدافع على نهج واحد لحل المسألة القانونية ولا يقدم تحليلاً محايداً.

ثانياً: التحليل القانوني الموضوعي (Objective Document)

يقصد به الكتابة القانونية التي تبحث بشكل موضوعي مسألة قانونية، وتقدم المعلومات الأساسية التي تحكمها، وتطبق تلك الأسباب للوصول إلى نتيجة ما، وإذا كان هذا النوع من التحليل يستخدم أساساً في مجال القضاء، فإن استعماله يمتد ليشمل ما يقدمه المحامون من استشارات قانونية لعملائهم.

¹ - STOLZ Douglas, op-cit, p.2.

² - LARSEN Katharine, Legal Writing, A Practical Guide, American Bar Publication, Azerbaijan 2007, p.4.

³ - نسرين سلامة محاسبة، مهارات البحث والكتابة القانونية، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2016، ص.165.

⁴ - RAMSFIELD Jill, RAY Mary B., Persuasive Writing, 3ed, The Writing Center at. GULC.2000, p.1.

⁵ -- STOLZ Douglas, op-cit, p.2.

وبذلك تعتبر هذه الوثيقة شكل من أشكال الكتابة القانونية مخالف تماماً للوثيقة الاقناعية، بحيث لا يهدف صاحبها إلى الإقناع بل لتوضيح حكم القانون في مسألة معينة، ومن أجل ذلك يتحلى محرر الوثيقة بالحياد، ويراعي في عمله عدم التحيز لأي طرف، من خلال عرضه للوقائع بالاعتماد على تحليل موضوعي يتفادى التعيم، وباستعمال أسلوب مباشر يتعد عن السرد والتشويق¹.

ويعتبر ما يكتبه المحامي عند تقديم استشارة قانونية لموكله أوضح مثال لتطبيق الكتابة القانونية الموضوعية، بحيث يتعين على المحامي تحرير وثيقة استشارية يقدم من خلالها مشورة صادقة، ويبيّن حكم القانون في المسألة المطروحة، حتى ولو كان حكم القانون في غير مصلحة المستشير.

فالاستشارة خلافا للمرافعة هي وثيقة موضوعية تهدف إلى تنبيه المستشير إلى مخاطر مركزه القانوني ليتخذ الموقف المناسب بشأنها، وهي بالنسبة للمستشار رأي قانوني يتوصل إليه ويقدمه بالاستناد للنصوص القانونية السارية المفعول في ضوء ما استقر عليه التفسير الفقهي والاجتهاد القضائي بشأنها، مع مراعاة ما يمكن أن تنشأ عنه من نتائج هامة بالنسبة للمستشير، وما قد يترتب عنها من مسؤولية مهنية أو مدنية.²

الفرع الثاني: الصياغة القانونية (Legal Drafting)

تشير الصياغة القانونية إلى "الممارسة أو التقنية أو المهارة التي ينطوي عليها إعداد المستندات القانونية التي تحدد حقوق وواجبات ومسؤوليات واستحقاقات الأشخاص والكيانات القانونية³". فهي الأداة المعتمد عليها لإنشاء نصوص قانونية ملزمة، وتشمل سائر القوانين التي يتم سنّها، والتي تتضمن النظام الأساسي للقضاء، والقواعد واللوائح والعقود الخاصة والعامة، واللوائح والمراسيم الإدارية، والوثائق القانونية الشخصية مثل الهبات والوصايا، والوثائق القانونية العامة مثل الإشعارات والتعليمات.

وتنطوي صياغة التشريعات على تحديات خاصة بالنسبة للمشرع بسبب العدد الكبير من الأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا بها، وصعوبة تصور جميع الظروف والأحداث والمعاملات التي يتعين النص عليها، وهو ما يحتم على الصانع مراعاة استخدام لغة قانونية محكمة وواضحة تعكس الهدف من سن القاعدة القانونية (أولاً)، ومراعاة الدقة في صياغة القاعدة القانونية (ثانياً).

¹ - نسرین سلامة محاسبة، مرجع سابق، ص.165.

² - مصطفى العوجي، القانون المدني، التمارين العملية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص.407.

³ - Black's Law Dictionary 8th ed. (West Group), Bryan A. Garner, editor, 2004, p.531.

أولاً: وضوح التعبير عن إرادة المشرع

تتضمن اللغة القانونية ذاتية وعنصراً دلالياً غير مألوفين في الكتابة غير القانونية،¹ بحيث يجب أن يحمل المصطلح المستخدم دلالة واحدة من خلال ما يقدمه المشرع من تعريفات، وخاصة في القوانين التي تتعامل مع قضايا مستحدثة وتستعمل مصطلحات غير متعارف عليها،² كقانون حماية المستهلك، وقانون المعاملات الإلكترونية، والقانون الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، بحيث يوضح المشرع إرادته حتى لا يتم الالتفات عليها. ويمكن تعليل تعريف المشرع لبعض المصطلحات بسببين هما:

- أن تعريف مصطلح معين يمكن تفسيره بالاختلاف في المقصود منه بحسب ما إذا تم استعماله في اللغة القانونية أو في اللغة العادية. فإذا أخذنا على سبيل المثال مصطلح الثمار في اللغة العادية فإنه يأخذ معنى ثمار الأشجار؛ أما في اللغة القانونية فقد يقصد به الثمار الطبيعية والثمار الصناعية.

- أن معنى المصطلح الواحد في اللغة القانونية يختلف باختلاف سياق استعماله، ومن ذلك على سبيل التمثيل مصطلح الاستحقاق الذي يأخذ معنى حلول الأجل، ومصطلح ضمان التعرض والاستحقاق الذي يأخذ معنى الالتزام الشخصي للبائع في علاقته بالمشتري.

وعلى ذلك فإن لغة الصياغة القانونية تحتاج إلى أسلوب متين لشرح المضامين الواردة في النص القانوني، وليست قائمة على الكلمات دون سياق؛ فالسياق له أهمية كبيرة في رسم حدود المصطلح وضبطه، وبذلك يتطلب الأمر إقصاء بعض الجوانب الشكلية حتى لا تخرج اللغة القانونية عن المعنى المراد من المصطلح القانوني.³

ثانياً: التدقيق في استعمال المصطلحات

تستوجب الصياغة القانونية مراعاة الدقة في استعمال المصطلحات، وعدم الخروج عن المصطلح الذي استعمله المشرع كواحد من خصائص الكتابة التقنية، وذلك مراعاة لكونها تصدر عن دراسة متأنية ودقيقة لتعكس نوايا أطراف العلاقة القانونية، وتلبية المصالح الخاصة بهما بعد إيلاء الاعتبار للقوانين واللوائح المعمول بها.⁴

¹ - STOLZ Douglas, op-cit, p.3.

² - نسرین سلامة محاسنة، مرجع سابق، ص.128.

³ - مصطفى سامي، موقفي العبد، مختار نارة، "المصطلح القانوني بين اللغة العربية ولغة التخصص"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي بأفلو، 2003، ص. 700.

⁴ - CHRISTOPHER Williams, « Legal Drafting », **Handbook of Communication in the Legal Sphere**, De Gruyter, Berlin 2018, p.3.

فالدقة في هذا المقام تأخذ معنى التعبير عن المفاهيم بكيفية واضحة تنفي بها كل مظاهر اللبس والغموض، فلا مجال للاشتراك اللفظي والترادف، بل مراعاة المحتوى الدلالي. ويكون ذلك بتبليغ المحتويات المعرفية بأقل ما يمكن من الألفاظ والعبارات، وغالبا ما تكون النصوص القانونية جملا قصيرة ودقيقة.¹

المطلب الثاني: الفعالية العملية للصياغة القانونية

يمكن للصياغة التي يتم بها التعبير عن الأحكام القانونية، سواء اتخذت شكل قانون ينطبق على الجميع أو عقد يترتب التزامات متبادلة بين شخصين، أن تكون لها عواقب وخيمة، بحيث أن الاختلالات الصغيرة في الصياغة قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في المعنى، والتأثير على المخاطبين بها بشكل جماعي أو فردي، ذلك أنه بمجرد سن قانون أو إبرام عقد

تصبح شروطها ملزمة ونهائية ولا تنفع بعدها المجادلة بخصوص المقصود منها.

كما أن السعي لتحقيق العدالة والإنصاف، يتطلب التعامل مع القضايا المتشابهة على حد سواء بنفس المنطق

والحياد، ومع الحالات المختلفة بشكل مختلف، خاصة وأن تجنب الثغرات في القانون أو الإفراط في توسيع نطاق القانون بغير قصد، يؤدي عندما تنشأ صعوبات في التفسير إلى اللجوء إلى المحاكم لإصدار قرار نهائي بكل ما يترتب عن ذلك من تكاليف للمتقاضين وللمجتمع.²

لذلك يعد احترام مبدأ وضوح وشفافية النص القانوني أمرا جوهريا في الصياغة القانونية ولا ينبغي أن يكون النص واضحا بالنسبة إلى السلطات العامة المعنية فقط، لتتمكن من فهمها وتطبيقها، ولكن أيضا أن يكون واضحا بالنسبة للأشخاص المخاطبين به، والذين يتعين عليهم ضبط وملائمة تصرفاتهم مع القاعدة القانونية.³

وبالنسبة للمحامي فإن الوثيقة التي يتولى إعدادها لا يمكن أن يكون ذات أهمية في الحياة العملية إلا إذا كانت كتابتها القانونية سليمة؛ فالمعرفة الواسعة للأنظمة القانونية والمراسيم الإدارية تزوده بذخيرة كبيرة من المعلومات الدقيقة التي يستطيع استخدامها، لتحقيق النجاح في مهمته، و تكوين السمعة والشهرة في مجاله المهني.

ومع ذلك فإن إتقان الفن القانوني يعد في حد ذاته غير كاف، ذلك أن دور المحامي لا يمكن أن يقتصر على توظيف القانون فيما يحزره من أوراق المرافعات، كما هو الحال بالنسبة لتطبيقه من طرف القاضي، وشرحه وتدريسه من طرف

¹ - مصطفى سامي، موقفي العيد، مختار نارة، مرجع سابق، ص.701.

² - ROUVIERE Frédéric, « Traiter les cas semblables de façon identique: un aspect méthodologique de l'idée de justice », *Jurisprudence. Revue critique*, 2012, pp.6-7.

³ - SHAHRBABA Azadeh Abdollahzadeh, *La qualité des normes : étude des théories et de la pratique*, Thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit et de science politique, Aix-Marseille Université, 2017, p. 130.

أساتذة الجامعة، بل يتجاوزهم -بحكم التغيرات الحالية التي يعرفها القانون- لتشمل إلى جانب الثقافة القانونية الواسعة ثقافة عامة تتجاوز حدود القانون هيأت بفضل إنجازات العلوم التقنية وسائر فروع العلوم الاجتماعية¹.

وبناء عليه يتعين إبراز بعض الضوابط والقواعد التي تعزز القدرة والمهارة في إعداد القاعدة القانونية والتي تعتبر المجال الخصب للصياغة القانونية (الفرع الأول)، قبل الانتقال إلى استعراض بعض القواعد التي تساعد المحامي في تقديم مشورة قانونية دقيقة، وتمثيل العملاء بكفاءة أمام المحاكم، والتي تعتبر بمثابة ضوابط فنية للكتابة القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الضوابط الفنية لصياغة القاعدة القانونية

تتطلب الصياغة القانونية الجيدة مراعاة الصائغ للجوانب اللغوية واعتماده على معايير منطقية وأسلوب للتعبير القانوني يضمن سلامة التشريع، ويسهم في تفعيل مبدأ المسؤولية الأخلاقية للمشروع والصائغ²، ذلك أنه من مقتضيات جودة وفعالية القاعدة القانونية أن تكون صياغتها سليمة بشكل لا يضع مجالاً لتأويلها. بما يخالف الغاية من سنّها³.

ولا يتحقق ذلك سوى إذا التزم الصائغ بمجموعة من الضوابط تتمثل في حسن اختيار الجملة القانونية (أولاً)، ومراعاة الأسلوب القانوني في الصياغة (ثانياً)، والدقة في توظيف المصطلحات (ثالثاً).

أولاً: حسن اختيار الجملة القانونية

يتطلب التوفيق في اختيار الجملة القانونية الحرص على استعمال المصطلحات المألوفة والواضحة المعنى في جمل قصيرة تراعي التقارب بين أجزائها، مع كتابة هذه الجمل بعبارات بسيطة لا تقييد فيها⁴.

كما تتحقق الصياغة الجيدة باستخدام أسلوب التنبيد، ويأخذ شكل تقسيم التفاصيل إلى بنود لتفادي العبارات المطولة. فإذا كان محتوى النص يشير لوجود عدة حالات، أو ينظم أكثر من شأن واحد، أو يتضمن ذكر شروط لبعض الحالات كجزء من مضمونه، فانه من المفضل تحديد عناصر النص وتقسيمها عند الصياغة إلى أجزاء في شكل فقرات⁵.

¹ Chevallier Jacques, « Qu'est-ce qu'un "bon juriste"? », in M. Vogliotti (dir.), *Pour une nouvelle éducation juridique*, L'Harmattan, 2018, p. 58.

² - ليث كمال نصراوين، "متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون أداة الإصلاح والتطوير)، *مجلة كلية الحقوق الكويتية*، العدد 2، الجزء الأول، السنة الخامسة، 2017، ص. 470.

³ - بن صديق فتية، هاملي محمد، "قواعد الصياغة القانونية: أهم محاور الدراسات القانونية المستقبلية"، *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص. 343.

⁴ - نقاء سلمان البقمي، "الصياغة التشريعية"، ص. 3، بحث منشور على الموقع :

2025/07/25 : تم الاطلاع في : gcc.spicaserver.com/Uploads/Files/2012336/19/04.Pdf

⁵ - خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص. 170.

ومما يزيد النص القانوني بساطة ووضوح أن يتم تخصيص جملة واحدة لكل فقرة تبدأ بالفعل وتستخدم بصيغة المبني للمعلوم، وإيلاء أهمية خاصة للتعريفات لجعلها جامعة ومائعة تجمع أجزاء وشتات المعرف، وتمنع من التباسه بغيره، على أن لا يتم اللجوء إلى التعريفات إلا عندما يكون معنى المصطلح مهما لفهم وتطبيق التشريع المقترح أو إذا تم استعمال المصطلح بشكل مكرر في التشريع.¹

ثانيا: مراعاة الأسلوب القانوني في الصياغة

يجب على الصائغ الالتزام باستعمال لغة قانونية تعتمد على توظيف مصطلحات ذات مدلول مقصود لذاته، ويستجيب لأهداف الصياغة التشريعية، ومن قبيل ذلك استخدام عبارات دالة وصریحة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بإلغاء نص قانوني، بحيث يتعين التعبير عن الإلغاء بأسلوب صريح لا يترك المجال للإلغاء الضمني²، الذي يثير من الناحية العملية الالتباس بين ما شمله الإلغاء، وبين ما لم يشمل هذا الإلغاء.

وفي جميع الأحوال يجب تغليب المدلول الاصطلاحي على المدلول اللغوي للألفاظ المستعملة مع ملاحظة أن المدلول الاصطلاحي يتطابق في الغالب مع المدلول اللغوي، كما هو الحال بالنسبة لمصطلح "السب" المستعمل في قانون العقوبات، والمراد به في اللغة "الشتم"، وهو ذات المعنى الذي اصطلح عليه القانون الذي اعتبر السب كل إصاق لعب أو تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه أو يחדش سمعته لدى غيره³.

ثالثا: الدقة في توظيف المصطلحات

يتطلب تفادي الاختلاف في التفسير القانوني والتناقض في تطبيقه اجتناب الغموض والتعارض في صياغة القاعدة القانونية، الذي ينشأ عن استعمال لفظ يؤدي لاستخلاص أكثر من معنى أو إغفال لفظ في النص يتوقف عليه الحكم المقصود من النص أو الخلل في الصياغة⁴. وفي نفس المقام يمكن أن ينشأ الخلل في الصياغة التشريعية عن إحلال لفظ

¹ - عاطف سعدي محمد علي، "مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني"، *المجلة القانونية*، هيئة التشريع والرأي القانوني، العدد 03، المنامة، 2015، ص. 124.

² - بن صديق فتحة، هاملي محمد، مرجع سابق، ص. 344.

³ - عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص. 114.

⁴ - عبد الرزاق أحمد السنهوري، أحمد حشمت أبو ستيت، *أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون*، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1950، ص. ص 240 - 242.

محل لفظ آخر كأن يرد خطأ حرف بدل حرف آخر أو يسقط حرفا سهوا من الكلمة يؤدي إلى التأثير في المعنى، أو بوضع كلمة في غير موضعها.¹

الفرع الثاني: الصواب المؤثرة في تحسين الكتابة القانونية

تعتبر الكتابة القانونية من المهارات التي تحتاج إلى تطوير واكتساب من قبل جميع المهنيين القانونيين. سواء كانوا محامون أو مساعدون، وسواء تعلقت بالعرائض والمذكرات التي تقدم أمام المحاكم. بمناسبة رفع الدعاوى وتقديم الطعون أو بمناسبة الرد على إدعاءات الخصوم، أو بالمراسلات التي يعتمد عليها المحامي في علاقاته الخارجية التي تساعد على حسن إنجاز واجبات مهنته، أو في ما يحره من وثائق. بمناسبة تقديم الاستشارات القانونية.

فأغراض الكتابة تختلف بالتأكيد وفقا للوثيقة القانونية التي يعكف المحامي على تحريرها، والتي تتخذ شكل مستند موجه للمحكمة بقصد الإقناع، وقد تكون كتابة مستند يسلم للعميل من أجل التقييم بحسب الغرض المقصود منه، وقد تكون مجرد مستند بقصد الإعلام، وفي جميع هذه الحالات ستختلف نبرة الكلام والأسلوب. وهو ما يفرض التمييز بين الكتابة الاقناعية في أوراق المرافعات (أولا)، والكتابة الموضوعية في الاستشارة القانونية (ثانيا).

أولا: الكتابة الاقناعية في أوراق المرافعات

عندما يكون الغرض الرئيسي من الكتابة القانونية هو إقناع الطرف الآخر، فإن أسلوب كتابة المحامي ونبرته يجب أن

يأخذ بعين الاعتبار أهمية الطرف المتلقي من أجل هيكلة هذه الكتابة بطريقة أكثر احترافية، بحيث تختلف الكتابة الموجهة للمهنيين القانونيين مثل القاضي أو محامي الخصم عن الكتابة الموجهة للعميل.

ومن ناحية أخرى يجب التذكير بالقواعد التي لم تعد ملائمتها موضع تساؤل، كالكتابة بلغة بسيطة ومفهومة يراعي صاحبها استعمال جمل موجزة ومنهجية ومنطقية ومقنعة تعكس كل واحدة منها فكرة واضحة تتفادى التكرار والتعارض مع غيرها، مع الاستعانة عند الحاجة بقاموس جيد للحصول على المترادفات وتيسير الانتقال من الأفكار إلى الكلمات التي تضيف شيئا إلى العرض التوضيحي المراد تقديمه.²

¹ - سمية أوشن، "تأويل القاضي الإداري للنصوص القانونية وأثره في سد القصور في القانون الإداري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 09، العدد 01، 2018، ص 601.

² ROCHETTE Louis, «Quelques aspects de la rédaction juridique», in *Le droit : instrument d'équilibre*, XIIe Conférence des Juristes de L'état, avril, Québec, 2006, p.55. Consultable sur : <https://www.conferencedesjuristes.gouv.qc.ca>

فالكاتب القانوني المتمرس، وبمجرد انتقاء الأسلوب الذي يتناسب مع طريقة تفكيره، يجب أن يكون مبداً باستخدام أنسب الكلمات بلغة واضحة وممتعة، تتجنب استخدام الصيغ الفارغة والمفرقة في الملل، غير المحزنة وغير القابلة للهضم، والتي تتحدد في ضوئها مسائل مهمة يمكن اختصارها فيما يلي:-

- إذا كانت الكتابة موجهة لقانوني متخصص، فبمجرد ذكر المشكلة والحقائق التي تتبلور في ضوئها وجهة نظر الكاتب، يتعين الإسهاب في شرح الموقف الذي يدافع عنه؛ لأن هذا المتخصص لديه القدرة على فهم ما يقدم إليه من شروح والرد عليها دون أن يواجه في ذلك أية صعوبة، أما إذا كانت الكتابة موجهة لرجل أعمال فلا تهمه نظريات القانون وحججه، وإنما يهمه معرفة مركزه القانوني في صفقة معينة.
- إذا كان الكاتب يوجه خطابه لحام أو لأحد ممارسي المهن القانونية فانه يستخدم المصطلحات القانونية بارتياح وبدون قيود، دون أن يكون مضطراً لشرحها ولا تفصيلها ولا إعطاء أمثلة عليها؛ لأن المخاطب بهذه المصطلحات يفهم معناها والمغزى من استعمالها؛ بينما يختلف الأمر عندما تكون الكتابة موجهة لشخص غير متخصص في القانون، بحيث يجب تبسيط المصطلحات واللغة القانونية وتعريف الكلمات واستعمال أمثلة توضيحية.¹
- عندما تكون الكتابة موجهة لقانوني متخصص يمكن استخدام قرارات واجتهادات المحاكم لتدعيم رأي القانون في مسألة معينة، أما إذا كانت الوثيقة المكتوبة موجهة لغير القانونيين فلا يهمه رأي القضاء؛ لأنه قد يكون عدم القدرة على فهم اللغة القضائية.

ثانياً: الكتابة الموضوعية في الاستشارة القانونية

بهدف القيام بعمل استشاري إلى توفير وثيقة موجزة وسهلة الفهم تسلط الضوء على القضايا والخيارات المهمة والآثار المترتبة على حالة أو حالات محددة. وتتكون المشورة من خدمة فكرية شخصية تهدف، بشأن سؤال مطروح إلى تقديم رأي يستند إلى تطبيق قاعدة قانونية من أجل اتخاذ قرار محتمل من طرف شخص طبيعي أو معنوي، وبالتالي فإن اختيار الكلمات، ودور العبارات عند كتابة الآراء والإجراءات يمكن أن يكون أكثر صعوبة مما يبدو للوهلة الأولى.²

و يمكن إجراء الاستشارة في أوقات مختلفة. ومما لا شك فيه أن أكثر الاستشارات حساسية هي تلك التي تتم بعد النقض، وقبل المحاكمة النهائية أمام الجهة القضائية المحال إليها، أو لإجراء تقييم لعدة سنوات من الإجراءات، ومعرفة ما إذا كان المستشارون والمحامون قد ارتكبوا إهمالاً؛ في هذه الحالة الخاصة من التشاور قد يكون السؤال دقيقاً: "هل

¹ -نسرين سلامة محاسبة، مرجع سابق، ص. 166.

² -ZUNINO Lydia, « Les apports du langage juridique clair », in **Actualités juridiques, Village de la justice**, 03 septembre 2020, Consultable sur : <https://www.village-justice.com/articles/les-apports-langage-juridique-clair,36451.html>

لدي الحق"؟ وعلى نطاق أوسع: "ما هي المخاطر التي ينطوي عليها الوضع الحالي، وما هي الخطوات التي يجب اتخاذها عندما تكون هناك عدة أسئلة"؟، في وقت أو آخر، يتعين مراجعة كل سؤال والإجابة عنه.¹

كما تتطلب إ فراغ الاستشارة في وثيقة مكتوبة أن يكون المستشار حساسا في متابعة الحقائق، وصارما في التفكير على المستوى القانوني، ومبدعا في الرأي، ومتواضعا للغاية من حيث المشورة العملية، وأن يراعي التحليل الجيد لجوانب الموضوع المستشار عنه، وتحديد نقاط القوة والضعف فيه، والإيجاز والتلخيص والوضوح وتضمن الوثيقة المكتوبة نصوص القانون ذات الصلة بموضوع الاستشارة، وتوضيح الرأي القانوني وآثار تطبيق نصوص القانون، وكافة الحقوق والالتزامات ذات الصلة بموضوع الاستشارة، وعدم مخالفة القانون، والموضوعية والتجرد في عرض الرأي القانوني.

المبحث الثاني: تأثير الذكاء الاصطناعي في الصياغة القانونية

يعتبر الإعلام الآلي جزءا من تقليد قديم جدا هو الكتابة؛ فهو ثورة في أنماط النسخ ومعالجة الكتابة، بحيث تشكل كتابات الكمبيوتر تحولا جذريا في العلاقة بين المادة والمعنى من خلال تخزين المعلومات الذي يسمح بالاتصال عبر الزمان والمكان، ويوفر للإنسان عملية وضع العلامات والحفظ والتسجيل، بشكل يسمح بإعادة الترتيب، وتصحيح الجمل بل وحتى الكلمات المعزولة.²

وإذا أسفر التقدم في علوم الكمبيوتر على تطوير أنظمة خبيرة، اصطلاح على تسميتها بالذكاء الاصطناعي، فإن مفهوم هذا الأخير ما زال غامضا نسبيا لكونه يستخدم للإشارة إلى "حقائق" مختلفة جدا من أنظمة الكمبيوتر القادرة على أداء مهام محددة كان يؤديها البشر سابقا، إلى الروبوتات ذات المهارات المماثلة للبشر³، وهو ما يبرز جليا في الاختلاف الواسع حول تعريف معنى "الذكاء" الذي يبقى غير واضح تماما رغم تعدد محاولات تحديد مفهومه، ولأن التعريف غير الدقيق أو الخاطئ هو بداية التفكير الخاطئ والاستنتاجات المضللة.

وتكمن صعوبة حصر مفهوم الذكاء الاصطناعي في صعوبة تعريف الذكاء نفسه، الذي يبقى غير واضح تماما بحيث قدمت مجموعة من التعريفات التي حاولت تحديد مفهومه، ومن ذلك مثلا التعريف الذي يرى بأن "الذكاء يقيس قدرة الفاعل على أداء المهام في مجموعة متنوعة من البيئات".⁴

¹ CAUSSE Hervé, « Modèle de consultation juridique : un exemple de structure à défaut de modèle idéal. », Consultable sur : https://www.hervecausse.info/Modele-de-consultation-juridique-un-exemple-de-structure-a-defaut-de-modele-ideal_a404.html

² -BOURCIER Danièle, « L'écriture du droit et les enjeux de son informatisation » in , Danièle Bourcier, Claude Tommaset(dir.), *L'écriture du droit... face aux technologies de l'information.*, Diderot Éditeur, Arts Et Sciences, Paris, 1996, pp.21-22.

³ - WICKERS Thierry, « L'intelligence artificielle, données de base », in *l'intelligence artificielle, le droit, la justice et les avocats* (Dossier), *Cahiers de droit de l'entreprise* n° 4, juillet-août LexisNexis, Paris, 2019, p.24.

⁴ - LEGG V. S. & HUTTER M., A Collection of Definitions of Intelligence, accessed On 08/02/2026, available on: www.vetta.org/documents/A-Collection-of-Definitions-of-Intelligence.pdf.

فإذا كان الذكاء الاصطناعي يوصف دائماً بأنه محاكاة للذكاء البشري، بيد أنه لم يتم التوصل بعد إلى تعريف عام (أوروبي) مقبول للذكاء الاصطناعي. بل إنه لا يوجد حتى تعريف شامل وتعريف متفق عليه للذكاء البشري. كما لا يوجد تحديد عام لما هي الإجراءات التي يمكن وصفها بأنها ذكية.¹

وتقوم ثلاثة أهداف رئيسية للذكاء الاصطناعي يمكن تمييزها، إذ يرغب البعض في أن يفكر نظام الذكاء الاصطناعي تماماً كما يفكر البشر، بينما يكفي آخرون بإنجاز العمل دون اكتراثٍ لكيفية تنفيذ الحساب، سواءً أكان ذلك بالتفكير البشري أم بالذكاء الاصطناعي؛ أما المجموعة الثالثة، فتقع بين هذين الهدفين، وتستخدم التفكير البشري كنموذج يُستلهم منه ويُفيد، لا كغاية نهائية للتقليد.²

وفي ظل الغموض السائد حول مفهوم الذكاء اقترح فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي التابع للمفوضية الأوروبية الاعتماد على مفهوم العقلانية، و يعتبر "أن النظام "الذكي" هو النظام الذي يظهر العقلانية: فهو يدرك بيئته من خلال عدد من أجهزة الاستشعار التي تسمح له بجمع البيانات وتفسيرها، ويطبق المنطق على ما أدركه أو يدير المعلومات الناتجة عن البيانات الموجودة تحت تصرفه من أجل اتخاذ القرار الأنسب".³

وبناء عليه اقترحت المفوضية الأوروبية تعريفاً للذكاء الاصطناعي ينطبق بطريقة ضعيفة على واقع العالم الحقيقي مفاده أن "الذكاء الاصطناعي يشير إلى الأنظمة التي تظهر سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات - بدرجة معينة من الاستقلالية لتحقيق أهداف محددة، يمكن أن تكون الأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي قائمة على البرامج البحتة، وتعمل في العالم الافتراضي، ولكن يمكن أيضاً دمج الذكاء الاصطناعي في الأجهزة".⁴

وأمام صعوبة ترجيح أي تعريف للذكاء الاصطناعي يرفع اللبس والغموض على مفهومه ومعناه، تم الاهتمام بموجب النظام أو اللائحة رقم 1689/2024 للبرلمان الأوروبي والمجلس إلى أن "الذكاء الاصطناعي" يعني "نظاماً آلياً مصمماً للعمل على مستويات مختلفة من الاستقلالية، ويمكنه إثبات القدرة على التكيف بعد النشر، والذي يستنتج لأغراض صريحة أو ضمنية، من المدخلات التي يتلقاها كيفية توليد مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر على البيئات المادية أو الافتراضية".⁵

¹ ROTHKEGEL Tobias and TAYLOR, M. « What characterizes artificial intelligence and how does it work? », **Computer and telecommunications Law Review**, oxford U.K : Sweet &Maxwell 2016, pp. 98-99.

² JENKINS Roy, HAMMOND Kristan J., GILPIN Leilani H., «Distinguishing between facts and evaluation: motivation, report and lessons learnt from an innovative approach to assessing the human impacts of machine learning », **AI and Society, journal of knowledge, culture an communication**, vol. 38, issue 4, Springer, 2023, pp. 1415 – 1428.

³ - European Commission , High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, « A definition of AI: Main capabilities and scientific disciplines » Document made public on 18 December 2018,V. <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/high-level-expert-group-artificial-intelligence>

⁴ -DAMBLY Philippe, «Données, algorithmes, IA, machine learning, deep learning... L'Europe et les systèmes algorithmiques », **DPO news** , 04/ 2020, N° 9 , Éditions Anthémis, Bruxelles, pp. 6 - 11, Date de mise en ligne : 09/04/2024, Disponible sur : <https://droit.cairn.info/revue-dpo-news-2020-4-page-6?lang=fr> <https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2018/FR/COM-2018237-F1-FR-MAIN-PART-1.PDF>

⁵ Art 3 du Règlement (UE) 2024/1689 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 établissant des règles harmonisées en matière d'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) n° 300/2008, (UE) n° 167/2013,

وإذا كانت هذه اللائحة بمثابة أول إطار قانوني شامل على الإطلاق بشأن الذكاء الاصطناعي في العالم يهدف إلى تعزيز إيجابياته الجديرة بالثقة في أوروبا وخارجها، وضمان احترام أنظمتها للحقوق الأساسية والسلامة والمبادئ الأخلاقية ومعالجة المخاطر المرتبطة بنماذج الذكاء الاصطناعي القوية والمؤثرة للغاية، فإن الجدل مازال مستمرا بخصوص الاعتراف بوجود نظام اصطناعي يمكن اعتباره ذكيا بالمفهوم الذي يميز الذكاء البشري.

فالآلة حسب اتجاه في الفقه يستبعد وجود ذكاء يمكن وصفه بالاصطناعي، تعرف كيفية إدارة تدفق المعلومات وتعديل عملياتها الخاصة، إلا أنها تعتمد إلى حد كبير على البشر في قدرته على التفكير وفي قدرته على تخيل شيء ما، لجعله متماسكا مع الواقع من خلال مواجهة هذا الواقع عن طريق التعديلات المتتالية¹، وهو ما دفع اتجاه آخر إلى القول "بأن الذكاء الاصطناعي ليس سوى نموذجة تحكمية و تعسفية غير كاملة للوظائف المعرفية"².

وعلى ذلك فإن ظهور مفهوم "الذكاء الاصطناعي" يدفع إلى التفكير فيما نعنيه بكلمة الذكاء؟ فإذا تم اختصار الذكاء في القوة المعرفية، في هذه الحالة يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون موجودا، ويمكن التحدث بشكل أكثر تواضعا عن ذكاء اصطناعي يأخذ معنى نظام إدارة التدفق الآلي للمعلومات.³

إن ما يصنع الفرق بين الذكاء البشري والآلة هو أنه ليس مجرد مسألة قوة معرفية؛ فالذكاء هو أيضا قدرة معينة على التكيف من خلال التعلم، وهو ما يعني القدرة على تعديل عمليات إدارة المعلومات الخاصة بالفرد لتعديل عملية صنع القرار. وإذا غزت الآلة مساحة كانت مخصصة سابقا للإنسان بفضل ما يسمى "التعلم العميق" DEEP LEARNING كنظام قادر على تعديل عملياته الخاصة بطريقة مستقلة، فإنها تعتمد إلى حد كبير على الإنسان في قدرته على التفكير فيه وتخيل شيء ما، وجعله متماسكا مع الواقع من خلال مواجهة هذا الواقع، وإنتاج التعديلات اللازمة لتحقيقه، وهو ما يسمح بالقول أن القوة المعرفية لما يسمى بالذكاء الاصطناعي لا تعدو أن تكون آلية لخدمة الذكاء البشري.⁴

(UE) n° 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (législation sur l'intelligence artificielle. JOUE du 12 juillet 2024 ELI: <http://data.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj>.

¹ - BISMUTH Denis, « L'intelligence artificielle n'est-elle qu'un mythe? L'émergence des technologies cognitives interroge la notion même d'intelligence », Publié le 24/04/2018 et modifié le 01/04/2021, Harvard Business Review, France, <https://www.hbrfrance.fr/chroniques-experts/2018/04/19928-lintelligence-artificielle-nest-quun-mythe/>

² Eugène FAVIER-BARON, « Que fait l'Intelligence Artificielle à l'intelligence ? », *Appareil [Online]*, 26 /2023, Online since 23 November 2023, connection on 01 September 2024. URL: <http://journals.openedition.org/appareil/6943>; DOI: <https://doi.org/10.4000/appareil.6943>

³ -BISMUTH Denis, «L'intelligence artificielle :un mythe réactualisé », 22 nov. 2022, <https://cursus.edu/fr/26047/lintelligence-artificielle-un-mythe-reactualise>

⁴ -JULIA Luc, *l'intelligence artificielle n'existe pas*, Ed. First, Paris 2019, p.85.

ومهما كان الجدل حول مفهوم "الذكاء الاصطناعي" وما إذا ذكاء حقيقيا أو مجازيا، فانه من المسلم في الواقع أن القانون يحتضن الذكاء الاصطناعي من أجل تنظيمه والحد من تجاوزاته، مثلما يؤثر الذكاء الاصطناعي على القانون من خلال الكثير من القوانين الناتجة عن المعالجة الآلية للبيانات. وإذا كانت ملامح هذا العالم القانوني الجديد لا تزال غامضة فانه من المؤكد أن الذكاء الاصطناعي يعمل على إدخال تغييرات على المهن القانونية، وأساليب العمل التي يطبقها المحامون ويستعملونها من أجل تحسين نوعية الوثائق التي يوظفونها في نشاطهم المهني.¹

كما أن الاعتماد على التقنيات القانونية والخدمة التي تقدمها للقانون عندما يتم إنشاؤها واستخدامها من طرف شركات التكنولوجيا القانونية، (Legaltechs) والشركات القانونية الناشئة (Legal start-up) في موضوع سنّ القانون وتطبيقه، لا يجعل منها بالضرورة فرصة للقانون، ولا وسيلة لتحسين نوعية المعايير أو أهمية وكفاءة عمل المحامين والقضاة وجميع الذين يكتبون القانون أو يطبقونه²، لذلك من المهم التشكيك في حدود الخوارزميات القانونية، ومن التهديدات التي قد تصاحب نشرها.

ومع ذلك يتعين التسليم في عالم اليوم ، وعلى وجه الخصوص في موضوع الكتابة القانونية ، بحدسية توظيف الذكاء الاصطناعي في إنتاج الوثائق القانونية، لما يوفره من بيانات فعالة تسمح بربح وقت ثمين وبتحسين المردودية (المطلب الأول)، وفي المقابل فان المزايا التي يمكن تحقيقها من وراء هذا الاستعمال تستوجب بالضرورة مراعاة بعض الضوابط التي يمكن أن تحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حتمية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الكتابة القانونية

يبدو أن اللغة القانونية مرشحة بامتياز للحوسبة والبرمجة الآلية مع مراعاة المجال الواسع للفكر القانوني، والصرامة الخاصة بالنمذجة الخوارزمية والحاسوبية، سواء في المنبع بالتحديد الواضح لما نريد برمجته أو عند المصب بمعرفة الأسئلة التي يجيب عليها الذكاء الاصطناعي القانوني.³

وبالنظر لما تتضمنه الكتابة القانونية من بحث دقيق وتلخيص وصياغة عدد لا يحصى من الوثائق، فان الذكاء الاصطناعي التوليدي يسمح بتخفيف العبء عن المهنيين القانونيين عن طريق إنتاج مسودات وملخصات وملاحظات

¹ BARREAUD Boris, « Le droit en datas : comment l'intelligence artificielle redessine le monde juridique : La dictature des algorithmes ou l'intelligence artificielle à la source du droit », *Revue Lamy droit de l'immatériel*, n° 164, 2019, p.49.

² G'SELL Florence, « Les professions réglementées face au numérique-Rapport de synthèse », *Cahiers de droit de l'entreprise*, Paris 2018, n° 3, p. 56.

³ - BILLION Arnaud & GUILLERMIN Mathieu , « Intelligence artificielle juridique : enjeux épistémiques et éthiques » *Cahiers Droit, Sciences & Technologies*, 8 / 2019, p.132.

بجئية عالية الجودة، على أن يراعي المستخدم التدقيق في تقديم المطالبات¹ (Prompts)، كخطوة أولية تمهد لمعرفة نطاق استعماله في الكتابة القانونية؛ وهو ما يطرح الاستفهام بخصوص فعالية المطالبات عند استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (الفرع الأول)، وعن دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الكتابة القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: فعالية المطالبات بمناسبة استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي

يعتبر المحامون وسطاء المعرفة الذين يقع على عاتقهم ضمان نقلها وتيسير اعتماد المواطنين على القانون للدفاع عن حقوقهم ومراكزهم القانونية، ذلك أن القانون المفهوم والمتاح يعزز شرعيته ويقلل من عدد الحوادث المحتملة، وعلى العكس من ذلك قد تؤثر الاتصالات غير الدقيقة على مصالح العملاء ومصادقية المحامين².

إن القانون كل متماسك ولكنه معقد بمفرداته الخاصة، كما أن تغيير الأسلوب التقليدي في ممارسة العمل القانوني مهمة طويلة وصعبة³، خاصة وأن المجتمع القانوني كان دائما شديد الارتباط بالتقاليد، وهو ما يجعل من تغيير طرق القيام بالعمل في غضون سنوات قليلة أمرا ليس بالهين⁴، إلا أنه يجب على الممارسين التكيف مع المتطلبات الجديدة لعملائهم الذين يريدون المزيد من التفسيرات، وأن يكونوا أكثر انخراطا في الملفات التي تعالج قضاياهم⁵.

إذا كان من الثابت أن من يحرر الوثائق القانونية يجب أن يتحرى صفات معينة في ما ينتجه من خطابات قانونية فإن الكتابة التي يستعملها في إنتاج هذه الخطابات التي تكون موجهة للأشخاص وللجهات القضائية الفاصلة في النزاعات، يجب أن تكون بسيطة وواضحة ودقيقة. وفي هذا المقام فإن الاستعانة بخدمة الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن تساهم في تحسين نوعية هذه الكتابة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بتقديم مطالبات محددة تسمح بالاهتمام إلى إجابات صحيحة ومفيدة.

وبناء عليه فإنه من الضروري فهم كيفية عمل الذكاء الاصطناعي التوليدي، بحيث أن نغمة المطالبة وتنسيقها ومحتواها ستوجه استجابة الذكاء الاصطناعي للغرض من تقديمها، سواء تعلق بإجراء بحث معين أو تحرير مستند قانوني أو طرح سؤال محدد بخصوص موضوع أو مسألة تتطلب الإحاطة بتفصيلاتها المزيد من المعلومات والتوضيحات.

¹ - المطالبة هي جملة قصيرة أو نص يتم إدخاله من قبل المستخدم بالاعتماد على نموذج لغة اصطناعية لبدء محادثة فورية عن طريق المحول التوليدي المدرب مسبقا (ChatGPT). وهي نقطة البداية تستخدم لتوجيه الاستجابة بناء على الغرض أو موضوع المحادثة. يمكن أن تكون المطالبات أسئلة أو عبارات أو حتى كلمات رئيسية، اعتمادا على ما يريد المستخدم الحصول عليه كإجابة.

² - ISSALYS Pierre, SAVARD Lissette et TREMBLAY Richard, **Proposition d'une Chaire de rédaction juridique**, Faculté de droit de l'Université Laval, 2004, pp. 13-14.

³ - ROY Stéphanie, « Le langage clair en droit : pour une profession plus humaine, efficace, crédible et prospère ! », **Les Cahiers de droit**, Faculté de droit de l'université Laval, Volume 54, numéro 4, décembre 2013, p.979.

⁴ - ISSALYS P., SAVARD L. et TREMBLAY R., op-cit., note 11, p. 33.

⁵ - S. ROY, op-cit, note 4, p. 1001.

ومن أجل ذلك يجب على الممارس القانوني أو على الباحث العلمي مراعاة بعض القواعد التي تساعد على تحقيق فعالية المطالبة بمناصفة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي القانوني، ومن ذلك على سبيل التمثيل:-

- تحسين وهيكلة الخطاب الموجه إلى وكيل المحادثة بإضافة تعليمات محددة حول المهمة التي يتعين القيام بها، وعناصر سياقية واضحة، وتفاصيل حول محتوى وشكل الإجابة المنتظر تقديمها لتكون أكثر استجابة لحاجة المستخدم، وأكثر دقة في إطار سياق كاف ومحدد،¹ ويكون ذلك بتحديد العناصر الرئيسية، كالأطراف المعنية، والقوانين المعمول بها، والسوابق القضائية ذا الصلة، والقضايا محل النزاع، مع مراعاة أن المطالبة الطويلة جدا قد تفرط في تحميل الإجابة بمعلومات غير مفيدة.

- استخدام جمل واضحة ومباشرة، ذلك أن المطالبات الغامضة أو المبهمة يمكن أن تؤدي إلى استجابات غير دقيقة من الذكاء الاصطناعي، ومن أجل ذلك يتعين تفادي استعمال المصطلحات المعقدة المغرقة في التقنية، والمصطلحات والصيغ الغامضة، والمصطلحات المتناقضة.²

- تجربة أنواع مختلفة من المطالبات للاهتمام إلى التماس دقيق ومنظم يسمح بالتوصل إلى أفضل ما يمكن تحقيقه في سياق قانوني محدد؛ لذلك يجب على كل مستعمل أن يعرف بأن المحول التوليدي المدرب مسبقا (ChatGPT) يعمل كمولد للنصوص، و يتمثل هدفه الرئيسي في التنبؤ بالكلمة التالية بأكثر مصداقية ممكنة. وهو ما يؤكد أهمية الصياغة الأولية السريعة، وهي خطوة تؤثر بشكل مباشر على جودة وأهمية الإجابات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.³

وإذا كان الالتزام بهذه القواعد من شأنه مساعدة مستخدم الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني للقيام بالعديد من المهام كصياغة المستندات القانونية، والبحث القانوني، والتواصل مع العملاء، فانه يثير الفضول لمعرفة كيفية الاستفادة منه لتحسين جودة الكتابة القانونية.

الفرع الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الكتابة القانونية

لم يعد العمل القانوني في الوقت الحالي غريبا عن المشهد التكنولوجي المتطور باستمرار، بشكل يمكن أن يحفز رجال القانون على الاستفادة من هذه التطورات لتعزيز ممارستهم القانونية، والاستفادة القصوى من وقتهم، وهو ما يسمح بالقول بأن ظهور نماذج اللغة المعتمد عليها في الذكاء الاصطناعي يجعل الكتابة والممارسة القانونية على أعتاب التحول في ظل ظروف أضحت معها الفجوة المعرفية حول الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) ملفتة للنظر.

¹ - ALIX Pascal & SCHERTZER, MATTIEU Jean « Les avocats confrontés aux hallucinations des agents conversationnels », *Revue pratique de la prospective et de l'innovation*, n°2, LexisNexis, novembre Paris 2023, p.6.

² -STUDER Xavier, « Comment rédiger les meilleurs prompts pour les IA ? », consulté le 26/05/2025, disponible sur : <https://www.xavierstuder.com/2024/05/test-comment-rediger-les-meilleurs-prompts-pour-les-ia/>

³ - VICTOROVA Daria, « ChatGPT et le monde juridique : Un duo gagnant. », 14 Mars 2024, <https://www.village-justice.com/articles/chatgpt-monde-juridique-duo-gagnant,49116.html>

وقد دفعت هذه الظروف بعض الملاحظين إلى القول بأنه لا يزال أساتذة وطلاب وممارسي القانون يفتقدون للإحساس العميق بكيفية عمل الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI)، وكيف ينطبق على الممارسة القانونية، وكيف يمكنهم استخدامه بأمان وفعالية. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الفجوة المعرفية إلى الإفراط في التنظيم ونقص أدوات GAI في كليات الحقوق والمنظمات القانونية، وأن فهم القليل جدا من الاحتمالات يؤدي إلى قرارات سيئة في كل مكان¹.

لذلك يجب تدريب ممارسي القانون، ولا سيما المحامين، على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي ChatGPT لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والدقة. وقد يتضمن ذلك التدريب على كيفية طرح الأسئلة المناسبة على الذكاء الاصطناعي التوليدي، وفرز وتقييم نتائج البحث التي تم إنشاؤها بواسطته، وتعديل المستندات القانونية التي تم إنشاؤها لضمان دقتها وتصميمها وفقا لاحتياجات محددة لكل عميل، مع ملاحظة أن المحادثة الفورية عن طريق الذكاء الاصطناعي التوليدي لم تقوم بدمج جميع البيانات الموجودة على الإنترنت، وهو ما يجعل نتائجه جزئية².

فإذا دقق ممارسي القانون في كل تفاصيل وجوانب أسلوب الكتابة المعتمد عليه في ممارسة عملهم بعد تدريبهم على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، كان من شأن ذلك تمكينهم من اكتساب وعي ذاتي وتحسين جودة الكتابة القانونية، واستعمالها في انجاز مهام مختلفة ومتنوعة، ومن ذلك على وجه التمثيل يمكن ذكر ما يلي:

- غالبا ما تتطلب الكتابة القانونية توليفة من المفاهيم القانونية المعقدة، ولغة دقيقة لتوظيفها في عملية مرهقة عقليا وتستغرق وقتا طويلا، حتى بالنسبة للمهنيين المخضرمين، وفي هذه الحالة يمكن أن تساعد قدرات معالجة اللغة الطبيعية المتقدمة بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي في تبسيط عملية الكتابة القانونية من خلال اقتراح لغة مناسبة، وعبارات بديلة، وتقديم اقتباسات ذات صلة بالسياق المحدد في المطالبة³. وفي هذا المقام يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) لصياغة النسخ الأولية من الوثائق القانونية، كالعقود أو المرافعات، عن طريق إنشاء نص استنادا إلى المطالبات أو المخططات التي يوفرها المستخدم، وهو ما يمكن أن يقلل بشكل كبير من الوقت المستغرق في الصياغة الأولية، مما يسمح للمهنيين القانونيين بالتركيز على صقل عملهم وتقديمه في أحسن صورة.

- يمكن للمهنيين القانونيين، وخاصة المبتدئين منهم، تحسين الأسلوب المستعمل في أعمالهم ومحرراتهم، من خلال استعراض الطرق مختلفة المستعملة في هذا المجال، واستعمال ما يعتبر منها مناسباً للتعامل مع الأهداف المتوخاة من الكتابة كإعادة كتابة النص القانوني أو الرسمي إلى لغة واضحة قابلة للقراءة⁴، أو تحسين الأسلوب بضبط جمل أو فقرات في عريضة أو مذكرة لتقديمها في المرافعات.

¹ REGALIA Joe, « From Briefs to Bytes: How Générative AI is Transforming Legal Writing and Practice », **Tulsa Law Review**, vol. 59, n° 2, 2024, p.193.

² - BOTHEREL Armand, « Comment utiliser ChatGPT en tant qu'avocat ? », 23 mars 2023, <https://www.village-justice.com/articles/comment-utiliser-chatgpt-tant-avocat,45590.html>

³ . TAN Christopher, « From Prose to Precision: A New (Legal) Approach to Writing », **BC L. IMPACT** (Nov. 30, 2023), <https://bclawimpact.org/2023/11/30/from-prose-to-precision-a-new-legal-approach-to-writing/commentpage-1/>.

⁴ CHOI, Jonathan H. et al, « ChatGPT Goes to Law School », (23 janvier 2023). 71 **Journal of Legal Education** p.387 (2022), disponible sur SSRN <https://ssrn.com/abstract=4335905> ou <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4335905>

- إنشاء جداول البيانات أو تنظيمها بالنسبة للمهني الذي يعمل مع البيانات أو الأرقام أو مجموعات المعلومات الأخرى القابلة للتصنيف، فيمكن أن يساعده الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) في تنظيمها أو تصنيفها أو تلخيصها كلها¹، مع ملاحظة أن المستعمل ولئن يجب أن يتحقق من العمل المقدم له ، ومع ذلك يمكن أن توفر له هذه الأداة التقنية وقتا كبيرا.
- يعتبر الذكاء الاصطناعي التوليدي (GAI) مترجم رائع للنصوص، حتى ولو كان النص أو المصطلحات المطلوب ترجمتها في غاية التعقيد؛² فهو وسيلة جيدة وفعالة تساعد المستخدم في الحصول على أفكار ترفع الغموض والضبابية على النص المترجم، لما تقدمه من أفكار واضحة لا لبس أو إهمام فيها مهما كانت الألفاظ المطلوب ترجمتها غير ظاهرة الدلالة عن المعنى المقصود منها.
- يساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنشاء المحتوى للمدونات أو مواقع الويب القانونية، والتي يمكن أن تساعد المهنيين القانونيين في الوصول إلى جمهور أوسع ومشاركة خبراتهم³، ويكون ذلك بفتح باب مناقشة الأفكار والتصورات القانونية المطروحة في هذه الفضاءات الالكترونية، وتقديم آراء واقتراحات بخصوص المجال والسياق الأنسب لاستعمالها.
- يساعد الذكاء الاصطناعي التوليدي على تحسين مهارات الكتابة والتحليل القانوني لمستعمليه بشكل يسمح بكتابة نصوص قانونية دقيقة وواضحة، و صياغة حجج قانونية مقنعة وتحليل النصوص القانونية بعمق لفهم وتطبيق القوانين والسوابق القضائية⁴، وبالتالي تعزيز قدرة المحامين والمستشارين القانونيين على تقديم مشورة قانونية دقيقة وخدمات ذات جودة أعلى، وتمثيل العملاء بكفاءة أمام المحاكم.
- يمكن كذلك استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتقديم إرشادات حول صياغة بنود قانونية محددة. ومن ذلك على سبيل التمثيل صياغة شروط الإعفاء من المسؤولية، وبنود تحديد المسؤولية وشروط التعويض، كما يمكن استخدامه للتحقق من تماسك شروط وبنود المستندات القانونية لمساعدة المحامين على ضمان تناسق جميع أجزاء المستند مع بعضها البعض، وعدم وجود تناقضات أو غموض⁵.

¹ - REGALIA Joe , op-cit, p.215.

² - REGALIA Joe, « ChatGPT and Legal Writing: The Perfect Union? », **Write.Lawblog**, Online since 10 March 2022, connection on 07 April 2024. URL <https://write.law/blog/chatgptand-legal-writing-the-perfect-union> (last visited Apr. 7, 2024).

³ -CURL David, « AI & Lawyer Training: New Approaches to Professional Development in Legal », THOMSON REUTERS, (June 6, 2023), <https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/legal/ai-lawyer-training-new-approaches/>

⁴ GRAVIERE Céline, «Les professions juridiques face à l'intelligence artificielle générative : un nouveau défi à relever », **Lexbase Contentieux et Recouvrement**, mars 2024. <https://www.lexbase.fr/article-juridique/105702799>

⁵ -BOTHEREL Armand, « Comment utiliser ChatGPT en tant qu'avocat », 23 mars 2023, <https://www.village-justice.com/articles/comment-utiliser-chatgpt-tant-avocat,45590.html>

- يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي التوليدي بمثابة مورد جيد لأساتذة القانون والمدرسين المسؤولين عن تدريس الكتابة القانونية، لإنشاء مجموعة متنوعة من الوثائق، وتدعيم موادهم التعليمية بعينات متنوعة ذات صلة بالسياق تعرض تقنيات الكتابة القانونية الفعالة¹. كما يمكن توفير الموارد والمعرفة على مدار الساعة، مما يسمح للطلاب بالتعلم بالسرعة التي تناسبهم، وفي الأوقات المناسبة لهم بتقديم ملاحظات في الوقت الفعلي، سواء كانوا يعملون على مسودات مذكرات أو محاكمات افتراضية على أن تقدم للذكاء الاصطناعي التوليدي بعض الإرشادات حول ما يبحث عنه أستاذهم، مثل النماذج أو التعليمات، وتطبيقها على عمل الطلاب ومنحهم أفكارا لتحسين أو التفكير².

فهو يعمل إذن كمكمل قيم للتعليم القانوني التقليدي، بتكوين الطلاب ليس فقط لممارسة القانون، ولكن أيضا لاعتماد التقنيات المبتكرة التي أصبحت أكثر انتشارا في المجال القانوني الحديث.

و على الرغم من الفوائد المتعددة التي يمكن تحقيقها باستعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي ، وما يمكن أن يفتحه من آفاق جديدة ومثيرة لمستقبل الكتابة القانونية، وبالتالي تدعيم عمل المهنيين القانونيين من خلال تزويدهم بموارد معرفية هامة لبناء وتعزيز موثوقية المستندات القانونية ، فان استعماله يطرح من الناحية العملية الاهتمام بضوابط الاستفادة منه في الأعمال المختلفة.

المطلب الثاني: الاحتياط الواجب للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الكتابة القانونية

إذا كان من المؤكد أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحسين سرعة وجودة العمل الذي يقوم به المهنيين القانونيين، ولا سيما في صياغة وتحرير الكثير من الوثائق التي يتطلبها القيام بنشاطهم المهنية، بشكل يمكن اعتباره عاملا قويا في إحداث التغيير، فان إدراك قدراته وحدوده تعتبر الشرط المسبق والضروري للتفكير في المكانة التي يمكن أن يتخذها في مجال العمل القانوني.

لذلك يتعين على كل المهنيين القانونيين توخي الحيطه والحذر، وإظهار درجة عالية من اليقظة بشأن قيود الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني(الفرع الأول)، بأن يكون المستخدمون على دراية بمخاطر التحيز وعدم الدقة في المعلومات المقدمة ، وأن تكون الردود التي يقدمها الذكاء الاصطناعي التوليدي متنوعة بتحليل قانوني شامل، والتحقق مما إذا كان مصدرها موثوق منه، كما يتعين عدم تجاهل الآثار القانونية والأخلاقية لاستعمالها(الفرع الثاني).

¹-FOSMOE Margaret, « Students, Faculty Cautiously Embrace AI as a Supplementary Learning Tool. », **NOTRE DAME MAG**, Winter 2023–24, <https://magazine.nd.edu/stories/students-faculty-cautiously-embrace-ai-as-a-supplementary-learning-tool/>

² - FRANCIS WARD Stéphanie, « Can ChatGPT Help Law Students Learn to Write Better? », **ABA J.** (Mar. 6, 2023, 8:38 AM), <https://www.abajournal.com/web/article/can-chatgpt-help-law-students-learn-to-write-better>

الفرع الأول: محدودية دور الذكاء الاصطناعي التوليدي في الكتابة القانونية

إن الآفاق الجديدة والمثيرة التي يفتحها الذكاء الاصطناعي التوليدي لمستقبل الكتابة القانونية بوجه عام ، ومهنة المحاماة بوجه خاص، يجب ألا تخفي حقيقة الفجوة الكبيرة الموجودة بين أداء الذكاء الاصطناعي وأداء الدماغ البشري، بحيث يؤكد الخبراء في العلوم المعرفية بأن الشبكات العصبية للذكاء الاصطناعي - وبالرغم من التقدم الحالي - تقوم فقط بالتصنيف التلقائي، وهي غير قادرة على إقامة ترتيب تدريجي لاستخراج مبادئ عامة ومنطقية وصريحة، بل تكتفي بتعلم الانتظام السطحي للإحصائيات دون تحديد مفاهيم مجردة عالية المستوى، لدرجة أنه بات من السهل جدًا خداع هذه الأنظمة.¹

لذلك لا يمكن أن تأخذ قدرة الذكاء الاصطناعي التوليدي على تسجيل المعلومات وتنفيذها معنى القدرة على الربط بين المعطيات والقياس والاستنتاج، لما يقوم به من أداء المهام بشكل آلي جامد وحرفي دون التأثير بالعوامل التي تطبع العلاقة بين أطراف المعاملة القانونية، وقد تنتج عنه نتائج غير متوقعة في حالة تفاعل أنظمة ذكاء مبرمجة على نحو معين مع أخرى تختلف عنها في البرمجة، وقد يعمل بافتراضات تختلف عن البيئة الواقعية، تحدث حتما أضراراً مؤكدة.²

وبناء عليه في حين فانه إذا كان الذكاء الصناعي التوليدي قادر على توفير معلومات دقيقة ومفصلة حول الموضوعات القانونية ، إلا أنه يمكنه أيضا توفير معلومات خاطئة أو غير كاملة بسبب بعض القيود المتعلقة بتشغيله، فقد لا تتمكن تقنياته من فهم تعقيدات اللغة القانونية أو مراعاة الفروق الدقيقة لموقف قانوني معين حسب السياق الخاص به.

إن الإجابات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يتم إنتاجها باستعمال محرك الاستدلال لمحاكاة التفكير الاستنتاجي، بل بالاعتماد على تقنيات التعلم التي تسمح بالحسابات الاحتمالية، ومع ذلك وبالنظر لحجم وقيود مخزون المعلومات المدرب عليها، فانه يحتوي بالضرورة على بيانات تجاوزها الزمن أو غير متناسقة، مما يجعل النتائج التي تم الحصول عليها مخيبة للآمال في بعض الأحيان.³

وفي هذه الحالة فان الباحث القانوني والمحامي ، وعلى الرغم من الفوائد التي يمكن للذكاء الصناعي التوليدي أن يقدمها في البحث القانوني وفي صياغة المستندات القانونية، فإنه يتعين استخدام المعلومات المقدمة كخطوة أولية تسمح بالشروع في بداية البحث أو في صياغة المستندات القانونية، وعدم الاعتماد عليها كمصدر نهائي أو وحيد

¹ - WICKERS Thierry, op-cit, p.4.

² - محمود محمد علي محمد، "مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي- دراسة فقهية مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر 2023، ص.1318.

³ - ALIX Pascal, « ChatGPT : quels enjeux juridiques ? » 31 Janvier 2023, <https://www.village-justice.com/articles/chatgpt-quels-enjeux-juridiques,45027.html>

للمعلومات، إذ يجب في كل مرة على مستعملها التحقق من صحة المعلومات المقدمة، بإخضاعها لما توفره الأبحاث الخاصة من معلومات مدقق في صحتها، وبمقارنتها مع مصادر مختصة وموثوقة للمعلومات القانونية.¹

فالذكاء الإنساني هو القادر - كقاعدة - على التحكيم الحرّ للعقل من أجل استنباط الأحكام المنطقية والعقلية والرؤية الواضحة للمشكلات، لتحديدتها تحديدا دقيقا، والتعرف على حجمها وجوانبها وأبعادها وآثارها²، وبالتالي فانه مهما كان استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي مفيدا في توفير الوقت وتحسين كفاءة البحث والكتابة وإنشاء المستندات القانونية، إلا أنه من الضروري التحقق من صحة المعلومات المقدمة باستخدام مهارة وخبرة باحث أو محام بشري مختص.

الفرع الثاني: مخاطر استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي في الكتابة القانونية

إذا كان بإمكان الذكاء الاصطناعي التوليدي ونماذج اللغة المماثلة أن تحول مشهد الكتابة القانونية نحو الأفضل، فهي تواجه كذلك تحديات عملية تتعلق بالآثار القانونية والأخلاقية لهذا الاستعمال، والتي لا يمكن تجاهلها من طرف المهنيين القانونيين، لضمان إمتثال المحتوى الذي يتم إنشاؤه لقواعد السلوك المهني ومتطلبات السرية.

لذلك تملّي قواعد السلوك المهني على المهنيين القانونيين مراجعة المحتوى الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي التوليدي لضمان دقته وملائمته وامتناله للقوانين المعمول بها، لمواجهة الحالات المحتملة لإنتاج المحتوى غير القانوني الذي يأخذ شكل توصيات أو إجابات مخالفة للقانون، بل إجابات وكتابات في كيفية التحايل على القانون³.

فالحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لصياغة عقد من العقود ، في الدول التي يسمح قانونها بذلك ، يتحمل مسؤولية التأكد من أن البنود التي تم إنشاؤها بواسطة هذه التقنية الرقمية تمثل بدقة مصالح موكله، وتكون غير معرضة للإلغاء بواسطة القضاء، لمخالفة القواعد الآمرة في القانون الوطني، والاعتبارات المتعلقة بالنظام العام.

كما يقع على عاتق المهنيين القانونيين -ولا سيما المحامين - التزام أخلاقي بالحفاظ على سرية معلومات وخصوصيات بيانات موكلهم ، التي يمكن أن تتعرض للخطر إذا قامت نماذج الذكاء الاصطناعي بتخزين بيانات

¹ -BOTHEREL Armand, « Comment utiliser ChatGPT en tant qu'avocat? », précité.

² -يحي إبراهيم دهشان، " المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، المجلد 34، العدد 82، 30 إبريل/نيسان 2020، ص.110.

³ -مروة زين العابدين، محمد الجندي، "المشكلات القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي(ChatGPT)"، مجلة القانون والتكنولوجيا، كلية القانون، الجامعة البريطانية في مصر، المجلد 3، العدد 1، أبريل 2023، ص.306-307.

الإدخال أو مشاركتها والاحتفاظ بها¹، بحيث سيكون المحامي الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لصياغة مستند قانوني حسّاس، في حاجة إلى التأكد من أن نظام الذكاء الاصطناعي لا يحتفظ بأي معلومات سرية للعميل أو يشاركها عن غير قصد مع أطراف غير مصرح لها.

وبناء عليه يجب دائما مراعاة أن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي ينطوي على نقل البيانات القانونية الحساسة من خلال شبكة اتصال عبر الإنترنت، وهو ما يمكن أن ينشأ عنه خطر انتهاك سرية وأمن البيانات القانونية، حيث يمكن اعتراضها أو اختراقها أثناء الإرسال.²

وقد لا يكون المحتوى المستخلص بواسطة الذكاء الاصطناعي في غاية الدقة، ولا سيما عند التعامل مع المفاهيم القانونية المعقدة التي تتطلب فهما عميقا للمبادئ الأساسية، وفي هذه الحالة يجب على المهنيين القانونيين مراعاة الحذر والاحتياط في استخدامه، وضمان أنهم يخضعونه لما اجتمع لديهم من خبرة ومعرفة لعدم الوقوع في الخطأ أو على الأقل التقليل من ضرره في حالة حدوثه.

فقد ثبت أن الكثير من الأخطاء المرتكبة بخصوص الأسئلة القانونية المطروحة تنبع عن عدم فهم المستعملين لكيفية عمل الذكاء الاصطناعي التي تستخدم نماذج اللغة في عمليات تفكير لا تتوافق دائما مع طريقة تفكير البشر، وأن رجل القانون الذي يحصل على التكوين المناسب يسهل عليه فهم هذه الاختلافات بشكل يمكنه من تعديل مطالباته للحصول على إجابة أفضل.³

ومهما كانت محاسن ومساوئ الذكاء الاصطناعي التوليدي، فإن الراحة التي يوفرها قد تؤدي إلى الاعتماد المفرط على هذه التقنيات، مما قد يقلل من التفكير النقدي لدى أساتذة الجامعات بعدم استخدام رصيدهم المعرفي في الإنتاج العلمي، ولدى المحامين بعدم استخدام مهاراتهم في حل المشكلات المطروحة عليهم، لذلك يجب على المحامين وأساتذة الجامعات التحلي باليقظة في ممارسة خبراتهم عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وضمان عدم اعتمادهم بشكل مفرط على التكنولوجيا.

¹ -ARONSON Robert H. , « An Overview of the Law of Professional Responsibility: The Rules of Professional Conduct Annotated and Analyzed », 61 **Wash. L. Rev.**, 1986, p.823. <https://digitalcommons.law.uw.edu/faculty-articles/396>

² -ELKAIM Jonathan, « ChatGPT et la protection des contenus : réalité ou simple œuvre de l'esprit? », **JCP. E**, n° 17-18, 27 avril 2023, p.35.

³ -REGALIA Joe, « From Briefs to Bytes:: How Generative AI is Transforming Legal Writing and Practice », op-cit, p.220.

خاتمة:

نخلص إلى أنه على الرغم من الاختلاف بين الصياغة القانونية والكتابة القانونية من حيث كون الأولى تتعلق بتحرير الوثائق الإنشائية، والثانية تستخدم لإنتاج الوثائق التفسيرية، فإن الوثائق المحررة بالاعتماد على كليهما تتطلب استعمال مصطلحات تضيي عليها البساطة والدقة والوضوح، وهي الغاية التي يسهل تحقيقها بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي التوليدي الذي يساعد على صياغة الوثائق القانونية والعقود، والبحث على المعلومات القانونية والسوابق القضائية وتحليلها، و إعداد الإجابات على الأسئلة القانونية، بشرط مراعاة الاحتياطات التي تقتضيها ظروف الاستعمال.

وتبعاً لذلك يجب على مستعمل الذكاء الاصطناعي التوليدي في الكتابة القانونية تجنب الاعتماد المطلق وغير الحذر على الإجابات والإفادات التي تنهياً بفضل هذا الاستعمال، والتعويل عليها لإنتاج وثائق قانونية صحيحة ومنتجة، لما يعتري هذه الإجابات في الكثير من الأحيان من نتائج غير مطابقة للحقيقة، بل لما تقدمه من معلومات خاطئة ومضللة ومخالفة للهدف الذي قصده المستعملين، سواء كانوا من منتجي ومطوري المعرفة العلمية القانونية أو من الممارسين الذي يسعون للظفر بأحسن المعلومات وأحدث المعارف التي يقصدون توظيفها لتحسين نوعية محركاتهم أو ما يقدمون من أوراق المرافعات للجهات القضائية.

كما يتحتم على المهنيين القانونيين إظهار الكثير من الحيطة ومقارنة النتائج التي تسفر عنها المطالبات عند الاعتماد على الذكاء الاصطناعي التوليدي، للتأكد من أن هذه النتائج تتعلق بوقائع حقيقية غير مصطنعة، وأنها غير مخالفة للنصوص القانونية السارية المفعول، لأن الذكاء الاصطناعي التوليدي لا يعطي معنى لإجاباته، ولا يستطيع تقدير أهميتها.

وكذلك تفرض الاعتبارات المتعلقة بالجوانب الأخلاقية للبحث العلمي، وما تفرضه من وجوب تفادي الوقوع في السرقة العلمية، والخروج عن مستلزمات الأمانة العلمية، على الباحث الجامعي، تقليل الاعتماد على المحتوى المولد بواسطة الذكاء الاصطناعي، على الرغم من كون التعريف التقليدي للانتحال الفكري، القائم على إعادة إنتاج نص شخص آخر، لا ينطبق بشكل مباشر على هذا المحتوى، إذ لا يصنف ضمن الإبداعات الذهنية، غير أنه يجب مقارنة هذه المسألة من منظور النزاهة العلمية، مما يستلزم الشفافية فيما يتعلق باستخدام هذه الأدوات والمنهجية المتبعة في ذلك.

ومن وجهة النظر المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بحماية البيانات الشخصية فانه يستحسن تجنب استخدام هذه البيانات في الرسائل النصية، وفي المطالبات البحثية، لما يتهدها من خطر الاستيلاء عليها وتوظيفها دون وجه حق، وهو ما يبرز أهمية التثقيف الشامل حول الاستخدام السليم للذكاء الاصطناعي التوليدي، سواء فيما يتعلق بالجوانب القانونية أو بحماية البيانات الحساسة، مما يتطلب اهتماماً مستمراً من طرف المهنيين القانونيين.

• قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- السنهوري، عبد الرزاق أحمد - أبو ستيت أحمد حشمت : أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950.
- الحلو، ماري : في منهجية العلوم القانونية، دار نعمان للثقافة، جونية، لبنان، 2001.
- الشيخلي، عبد القادر : الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر، عمان، الأردن، 2014.
- سلطان، أنور : المبادئ العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
- صبرة، محمود محمد علي : أصول الصياغة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة 2004 .
- محاسنة، نسرین سلامة : مهارات البحث والكتابة القانونية، ط.2 ، دار المسيرة ، عمان ،الأردن، 2016.
- BOURCIER Danièle, « L'écriture du droit et les enjeux de son informatisation » in , Danièle Bourcier, Claude Tommaset(dir.), **L'écriture du droit... face aux technologies de l'information.** , Diderot Éditeur, Arts Et Sciences, Paris, 1996.
- CHEVALLIER Jacques, « Qu'est-ce qu'un "bon juriste?" », in M. Vogliotti (dir.), **Pour une nouvelle éducation juridique**, L'Harmattan, 2018,
- CHRISTOPHER Williams, « Legal Drafting », , in **Handbook of Communication in the Legal Sphere**, De Gruyter, Berlin, 2018.
- ISSALYS Pierre, SAVARD Lisette et TREMBLAY Richard, *Proposition d'une Chaire de rédaction juridique*, **Presses de la Faculté de droit**, Université Laval, 2004.
- JULIA Luc, **L'intelligence artificielle n'existe pas**, Ed. First, Paris 2019.
- LARSEN Katharine, Legal Writing, A Practical Guide, **American Bar Publication**, Azerbaïdjan 2007.
- RAMSFIELD Jill, RAY Mary B. , *Persuasive Writing*, 3ed, **The Writing Center** ,GULC.2000.

ثانياً: البحوث الجامعية

- SHAHRBABAki Azadeh Abdollahzadeh, **La qualité des normes : étude des théories et de la pratique**, Thèse de doctorat en droit public, Faculté de droit et de science politique, Aix-Marseille Université, 2017.

ثالثاً: المقالات العلمية

- بن صديق فتيحة ، هاملي محمد، "قواعد الصياغة القانونية: أهم محاور الدراسات القانونية المستقبلية"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، المجلد 8 ، العدد 2 ، 2023.
- خالد جمال أحمد حسن، " مبادئ الصياغة التشريعية"، **المجلة القانونية**، العدد الرابع، هيئة التشريع والرأي القانوني، المنامة يونيو، 2015.
- مصطفى سالمي ، موفقي العيد، مختار نارة، " المصطلح القانوني بين اللغة العربية ولغة التخصص"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 06 العدد 01، المركز الجامعي بأفلو، 2003.
- سمية أوشن، "تأويل القاضي الإداري للنصوص القانونية وأثره في سد القصور في القانون الإداري"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 09، العدد 01، 2018.
- عاطف سعدي محمد علي، "مهارات استخدام اللغة القانونية في مجالي التشريع والإفتاء القانوني"، **المجلة القانونية**، هيئة التشريع والرأي القانوني، العدد 03، المنامة، 2015.
- محمود محمد علي محمد، "مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي - دراسة فقهية مقارنة"، **مجلة الشريعة والقانون**، جامعة الأزهر ، العدد الثاني والأربعون، أكتوبر 2023.

- مروة زين العابدين، محمد الجندي، "المشكلات القانونية للذكاء الاصطناعي التوليدي (ChatGPT)"، *مجلة القانون والتكنولوجيا*، كلية القانون، الجامعة البريطانية في مصر، المجلد 3، العدد 1، أبريل 2023.

- يحيى إبراهيم دهشان، "المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي"، *مجلة الشريعة والقانون*، كلية القانون، جامعة الإمارات، المجلد 34، العدد 82، 30 إبريل/نيسان 2020.

- ALIX Pascal & SCHERTZER, MATTIEU Jean « Les avocats confrontés aux hallucinations des agents conversationnels », *Revue pratique de la prospective et de l'innovation*, n°2, LexisNexis, novembre, Paris 2023.

- BARREAUD Boris, « Le droit en datas : comment l'intelligence artificielle redessine le monde juridique : La dictature des algorithmes ou l'intelligence artificielle à la source du droit », *Revue Lamy droit de l'immatériel*, n° 164, LAMY Liaisons, Saint Ouen, 2019.

- BILLION Arnaud & GUILLERMIN Mathieu, « Intelligence artificielle juridique : enjeux épistémiques et éthiques » *Cahiers Droit, Sciences & Technologies*, 8 / 2019.

- ELKAIM Jonathan, « ChatGPT et la protection des contenus : réalité ou simple œuvre de l'esprit? », *JCP. E*, n° 17-18, LexisNexis – Jurisclasseur, 27 avril 2023.

- G'SELL Florence. « Les professions réglementées face au numérique-Rapport de synthèse », *Cahiers de droit de l'entreprise*, LexisNexis, Paris 2018.

- JENKINS Roy, HAMMOND Kristan J., GILPIN Leilani H., «Distinguishing between facts and evaluation: motivation, report and lessons learnt from an innovative approach to assessing the human impacts of machine learning », *AI and Society, journal of knowledge, culture an communication*, vol. 38, issue 4, Springer, 2023.

- REGALIA Joe, « From Briefs to Bytes: How Générative AI is Transforming Legal Writing and Practice », *Tulsa Law Review*, vol. 59, n° 2, 2024.

- ROY Stéphanie, « Le langage clair en droit : pour une profession plus humaine, efficace, crédible et prospère ! », *Les Cahiers de droit*, Faculté de droit de l'université Laval, Volume 54, numéro 4, décembre 2013.

-- ROTHKEGEL Tobias and TAYLOR, M. « What characterizes artificial intelligence and how does it work? », *Computer and telecommunications Law Review*, : Sweet &Maxwell, oxford U.K, 2016.

- ROUVIERE Frédéric, « Traiter les cas semblables de façon identique: un aspect méthodologique de l'idée de justice », *Jurisprudence. Revue critique*, 2012.

- WICKERS Thierry, « L'intelligence artificielle, données de base », in *l'intelligence artificielle, le droit, la justice et les avocats* (Dossier), *Cahiers de droit de l'entreprise* n° 4, juillet-août, LexisNexis, Paris, 2019.

رابعاً: أعمال المنتقيات العلمية

- ليث كمال نصرأوين، "متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع حول: القانون أداة الإصلاح والتطوير، *مجلة كلية الحقوق الكويتية*، العدد 2، الجزء الأول، السنة الخامسة، 2017.

- ROCHETTE Louis, «Quelques aspects de la rédaction juridique», in *Le droit : instrument d'équilibre*, XIIe Conférence des Juristes de L'état, avril, Québec, 2006.. Consultable sur : <https://www.conferencedesjuristes.gouv.qc.ca>

خامساً: النصوص القانونية

- Règlement (UE) 2024/1689 du Parlement européen et du Conseil du 13 juin 2024 établissant des règles harmonisées en matière d'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) n° 300/2008, (UE) n° 167/2013, (UE) n° 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (législation sur l'intelligence artificielle. JOUE du 12 juillet 2024.

سادساً: التقارير

- European Commission, High-Level Expert Group on Artificial Intelligence, « A definition of AI: Main capabilities and scientific disciplines » Document made public on 18 December 2018,V. <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/high-level-expert-group-artificial-intelligence>

-- LEGG V. S. & HUTTER M., A Collection of Definitions of Intelligence, accessed On 08/02/2026,available on: www.vetta.org/documents/A-Collection-of-Definitions-of-Intelligence.pdf.

سابعا: المقالات المنشورة على الانترنت

- حيدر سعدون المؤمن، "مبادئ الصياغة القانونية"، دائرة الشؤون القانونية ، قسم اقتراح التشريعات في العراق، تم الاطلاع عليه في: 2026/01/20 ، منشورة على الموقع الالكتروني

<http://www.nazaha.5Csiyagha.pdf>

- نقاء سلمان البقمي، "الصياغة التشريعية"، ص.3 ، تم الاطلاع في : 2025 /07/25 ، بحث منشور على الموقع : gcc.spicaserver.com/Uploads/Files/2012336/19/04/.Pdf

- ALIX Pascal, « ChatGPT : quels enjeux juridiques ? » 31 Janvier 2023, <https://www.village-justice.com/articles/chatgpt-quels-enjeux-juridiques,45027.html>

- ARONSON Robert H. , « An Overview of the Law of Professional Responsibility: The Rules of Professional Conduct Annotated and Analyzed », 61 **Wash. L. Rev.**, 1986, p.823. <https://digitalcommons.law.uw.edu/faculty-articles/396>

- BISMUTH Denis, « L'intelligence artificielle n'est-elle qu'un mythe? L'émergence des technologies cognitives interroge la notion même d'intelligence », Publié le 24/04/2018 et modifié le 01/04/2021, **Harvard Business Review**, France, <https://www.hbrfrance.fr/chroniques-experts/2018/04/19928-lintelligence-artificielle-nest-quun-mythe/>

- BISMUTH Denis, « L'intelligence artificielle : un mythe réactualisé », **Harvard Business Review**, Paris 22 nov. 2022, <https://cursus.edu/fr/26047/lintelligence-artificielle-un-mythe-reactualise>

¹ - BOUTIN Stéphanie, CUMYN Michelle, SAMSON Mélanie , « Le langage juridique et le langage courant », in **Chaire de rédaction juridique Louis-Philippe-Pigeon**, 15 janvier 2018. en ligne : <https://www.redactionjuridique.chaire.ulaval.ca/sites/redactionjuridique.chaire.ulaval.ca/files/uploads/Capsules/Capsule-communication-claire-vf.pdf>

- BOTHEREL Armand, « Comment utiliser ChatGPT en tant qu'avocat ? », 23 mars 2023, <https://www.village-justice.com/articles/comment-utiliser-chatgpt-tant-avocat,45590.html>

- CAUSSE Hervé, « Modèle de consultation juridique : un exemple de structure à défaut de modèle idéal. », Consultable sur : https://www.hervecausse.info/Modele-de-consultation-juridique-un-exemple-de-structure-a-defaut-de-modele-ideal_a404.html

- CHOI, Jonathan H. et al, « ChatGPT Goes to Law School », (23 janvier 2023). 71 **Journal of Legal Education** p.387 (2022), disponible sur SSRN <https://ssrn.com/abstract=4335905> ou <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4335905>

- CURLE David, « « AI & Lawyer Training: New Approaches to Professional Development in Legal », THOMSON REUTERS, (June 6, 2023), <https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/legal/ai-lawyer-training-new-approaches/>

- DAMBLY Philippe, « Données, algorithmes, IA, machine learning, deep learning... L'Europe et les systèmes algorithmiques », **DPO news** , 04/ 2020, N° 9 , Éditions Anthémis, Bruxelles, pp. 6 - 11, Date de mise en ligne : 09/04/2024, Disponible sur : <https://droit.cairn.info/revue-dpo-news-2020-4-page-6?lang=fr>

- FAVIER-BARON Eugène, « Que fait l'Intelligence Artificielle à l'intelligence ? », **Appareil [Online]**, 26 /2023, Online since 23 November 2023, connection on 01 September 2024. URL: <http://journals.openedition.org/appareil/6943>; DOI: <https://doi.org/10.4000/appareil.6943>

- FOSMOE Margaret, « Students, Faculty Cautiously Embrace AI as a Supplementary Learning Tool. », **NOTRE DAME MAG**, Winter 2023–24, <https://magazine.nd.edu/stories/students-faculty-cautiously-embrace-ai-as-a-supplementary-learning-tool/>

- FRANCIS WARD Stéphanie, « Can ChatGPT Help Law Students Learn to Write Better? », **ABA J.** (Mar. 6, 2023, 8:38 AM), <https://www.abajournal.com/web/article/can-chatgpt-help-law-students-learn-to-write-better>

- GRAVIERE Céline, « Les professions juridiques face à l'intelligence artificielle générative : un nouveau défi à relever », **Lexbase Contentieux et Recouvrement**, mars 2024. <https://www.lexbase.fr/article-juridique/105702799>

- REGALIA Joe, « ChatGPT and Legal Writing: The Perfect Union? », **Write.Lawblog**, Online since 10 March 2022, connection on 07 April 2024. URL <https://write.law/blog/chatgptand-legal-writing-the-perfect-union> (last visited Apr. 7, 2024).

- STOLZ Douglas, « Legal drafting », **Discourse and Writing/Rédactologie**, vol. 7, no. 3, 1988 . accessed On 08/12/2025, available on: <https://journals.sfu.ca/dwr/index.php/dwr/article/download/269/249/264>

- STUDER Xavier, « Comment rédiger les meilleurs prompts pour les IA ? », consulté le 26/05/2025, disponible sur : <https://www.xavierstuder.com/2024/05/test-comment-rediger-les-meilleurs-prompts-pour-les-ia/>

¹ - VICTOROVA Daria, « ChatGPT et le monde juridique : Un duo gagnant. », 14 Mars 2024, <https://www.village-justice.com/articles/chatgpt-monde-juridique-duo-gagnant,49116.html>

⁷ TAN Christopher, « From Prose to Precision: A New (Legal) Approach to Writing », **BC L. IMPACT** (Nov. 30, 2023), <https://bclawimpact.org/2023/11/30/from-prose-to-precision-a-new-legal-approach-to-writing/commentpage-1/>.

-ZUNINO Lydia, « Les apports du langage juridique clair », in **Actualités juridiques, Village de la justice**, 03 septembre 2020, Consultable sur : <https://www.village-justice.com/articles/les-apports-langage-juridique-clair,36451.html>